

في الواجهة

الرئيس الجميل: حل المرسوم توافقاً تحت سقف الدستور

المنوطة به تحت سقف القانون. بسبب تعذر التّخام مجلس الوزراء، اتفقنا على ان لا يصدر مرسوم - اياً تكن أهميته - لا يصير الى التوافق عليه سلفاً. راحت المراسيم تجول بين الوزراء. يوقعها المختصون منهم عملاً بالمادة 54 بعد ان تكون دارت على الوزراء جميعاً. يطالعون عليها ويوافقون، ثم يصير الى امضائها من الوزراء المختصين ومن الرئيس كرامي ومنى، كما لو ان مجلس الوزراء اجتمع فعلاً، بينما الواقع ان سوريا كان تمنعه من ان يفعل. اوجدنا ملازمة بين احترام الدستور الذين يوجب اجتماع الحكومة، وبين واقع ان اجتماعها منعذر بل مستحيل، ما ينبغي بازاء ظروف استثنائية كهذه التوافق على سبل انتظام آلة الحكم واتخاذ القرارات الضرورية».

يضيف الجميل: «فعلنا ذلك أيضاً في معالجة المراسيم الاشتراكية التي اصدرتها حكومة الرئيس شفيق الوزان، ثم طالبت حكومة الرئيس كرامي تحت وطأة الحرب السورية على عهدي بالغاءها كلها دفعة واحدة، فانتهى التوافق الى تعديل بعضها. القياس نفسه في علاقتي والرئيس كرامي مع زيارات الموفدين الدوليين. سألني مرة جان كلود ايميه موفد الامين العام للامم المتحدة خافيير بيريز دوكويار في عشاء غير رسمي عن سر خلافاتنا، الرئيس كرامي والمعارضة وانا، على السطوح، قيل ان يضيف: بعدما كنت اسمع روايتك للتلول، كنت اذهب اليه فيردد امامي كلاماً مطابقاً تقريباً لما قلته انت، بما في ذلك مفاتيح الكلمات. كلامكما طبق الاصل. ما سر ذلك؟ اجبته: الدراج. سال: لم افهم؟ قلت: ما ان تنتهي المقابلة بيني وأي زائر دولي، يحمل الدراج المحضر فوراً الى الرئيس كرامي كي يطالع عليه. يرتاح الى ما اذكره، فيتبناه ويضيف اليه، فيصير موقفاً رسمياً قال به رئيسا الجمهورية والحكومة، وان انقطعاً عن الاجتماع او توقفت اجتماعات مجلس الوزراء. كانت تلك مواقف اتخذت بالتوافق، وأخضعت الى سقف الدستور في احلك الظروف حتى ثقة الوزراء حلفاء سوريا بالرئيس كرامي والمامه بخفايا اللعبة، ومومته عليهم، اتاحت له تقدير المواقف دونما ازعاج سوريا او اثاره قلقها ومخاوفها. كان بدوره يتوافق مع الوزراء عادل عسيران وسليم الحص ونبيه بزي ووليد جنبلاط عليها. في حصيلة التجربة تلك، بشقيها المحلي وفي العلاقات مع الخارج، لم يكن ثمة قرار او موقف لا يسبقه توافق عليه ويتطابق مع احكام الدستور».

وتسيير عمل الحكومة. لم تكن، حتى ذلك التاريخ، ثمة سابقة لمراسيم جواله. ولا بدت اجراءً دستورياً من دون اجتماع مجلس الوزراء بنصابه الكامل واتخاذ قراراته برئاسة رئيس الجمهورية، في ظل دستور ما قبل اتفاق الطائف. لم يتخل اي من افرقاء الحكومة عن تصلبيه حيال موافقه السياسية، وبينهم من لا يزال في صلب اللعبة السياسية اليوم كالوزيرين حينذاك (الرئيس) نبيه بزي ووليد جنبلاط. يقارب الجميل أزمة المرسوم بين عون وبزي - وكل منهما يتمسك بتطبيق الدستور ويجهر بالاصرار على الاحتكام اليه - بالتجربة التي خبرها عهده عبر المراسيم الجواله: «ُنبت على التوافق الذي لا يزال يفتقر اليه حل أزمة مرسوم دورة 1994. يتشبت كل من رئيسي الجمهورية والمجلس بموقفه وصواب وجهة نظره في تفسير الدستور، بيد ان ما يحتاجان اليه هو التوافق. من دون تخلي انا والرئيس كرامي وقتذاك عن مواقفنا السياسية، اوجدنا معادلة زاوجت بين التوافق واحكام الدستور في سبيل تسيير الحكم، واتخاذ القرارات

بين تجربتي مرسوم 1994 والمراسيم الجواله: التوافق اولاً



يقتضي الاحتكام الى الحكمة، لا الى مجلس الشورى او مجلس النواب (هيثم الموسوي)

وعلى طرف نقيض منه. ليست ايضاً أزمة ترتبط بالعهد الحالي وحده. معظم العهود الرئاسية، قبل اتفاق الطائف وبعده، يضيف الجميل «مرت في ازمات دستورية متشعبة بين رئيسي الجمهورية والمجلس، او بين رئيسي الجمهورية والحكومة، او بين رئيسي المجلس والحكومة. طوراً تنجم عن خلافاتهما المباشرة، وطوراً عن اسباب خارجية. الا ان الوصول الى حلول لمشكلات كهذه، يقتضي التزام شرطي احترام احكام الدستور والتوافق. ما يرافق أزمة المرسوم في الوقت الحاضر اكتفاءً بالخلاف على تفسير مواد دستورية، كالمادة 54، دونما الاخذ في الحسبان حاجة الجميع الى التوافق».

يتحدث الرئيس السابق للجمهورية عن أزمة دستورية جبهها عهده بين عامي 1986 و1987، ترتبت على تعذر التّخام مجلس الوزراء بسبب ضغوط سورية سياسية وامنية، حالت في هذين العامين دون اجتماع مجلس الوزراء في قصر بعبدا. في الجانب السياسي من الأزمة تلك مساواة الجميل «الاتفاق الثلاثي» واسقاطه في كانون الثاني 1986، ما آل الى قطيعة مع دمشق ومقاطعة رئيس الحكومة رشيد كرامي ووزراء المعارضة القصر الجمهوري. اما الجانب الدستوري منها، فهو شل مجلس الوزراء وتعذر انعقاده، ما اوجد فراغاً في ادارة الحكم. حينذاك نشأت فكرة «المراسيم الجواله». لم تسوّ الخلاف السياسي بين الجميل وشركائه في الحكم، ولا بينه وسوريا في ظل خطوط تماس اعادت تقسيم البلاد. الا انها سهّلت استمرار آلة الحكم بالحد الأدنى

يذكر الرئيس امين الجميل أزمة المرسوم بين رئيسي الجمهورية ومجلس النواب في سياق مشكلات لا تجد بالضرورة حولا في النصوص المكتوبة - على أهميتها - بل ايضاً في الانسجام الواجب بين المسؤولين «الذي يتطلب التوافق على نحو رئيسي»

نقولا ناصيف

من بين قلة لم تدل بدلوها حيال أزمة المرسوم، الناشبة حدة بين الرئيسين ميشال عون ونبيه بزي، اكتفى الرئيس امين الجميل بمراقبة السجل الدائر، وتشعب الآراء وتناقضها حيال صواب وجهة النظر هذه او تلك. يجد اولاً مرسوم منح ضباط دورة 1994 اقدمية سنة «مطاطاً كونه لا يرتب للحال اعباء مالية، الا انه يمهّد لها. مقارنة الأزمة ليست ابيض او اسود».

يضيف: «من الطبيعي ان يكون ثمة خلاف بين رئيسي الجمهورية والمجلس ما دام كل منهما ينطلق من تبرير معارض للآخر، الا ان حكمة المسؤولين تحتم ان لا يدفعا بالمشكلة، ومن ورائها البلد، الى مازق. يقتضي تقادي الجدل البيزنطي من حول المرسوم التوافق المسبق عليه لتجنب الدائل مشكلة اضافية، والمؤسسة العسكرية اي تأثير بسببه، وتالياً تعليق مرسوم الترقيات. ما ينبغي الاحتكام اليه هو الحكمة، وليس مجلس شوري الدولة او مجلس النواب».

يقول الرئيس السابق للجمهورية: «لبنان لا يحكم سوى بالتوافق الذي يكتمل بشرط لازم له، هو ان يكون تحت سقف الدستور، الذي تنتبثق منه الآلية الكفيلة بالوصول الى التوافق. لا توافق بلا مظلة الدستور. كما ان الدستور ليس كافياً دائماً ليجاد الحلول في معزل عن التوافق. كلاهما شرطان باتاً يتحكمان بمسار العلاقة بين السلطات الرسمية، رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة ومجلس الوزراء».

ليست مشكلة مرسوم دورة 1994 سابقة في خلافات المسؤولين. ولا كذلك اختلافهم على تفسير الدستور وتطبيق بنوده، عندما يبدو كل منهم في موقع كما لو انه مناوئاً للآخر

الجيش ينفي

رداً على ما ورد في خانة «علم وخبر» في عدد «الأخبار»، أول من أمس، اصدرت قيادة الجيش - مديرية التوجيه، البيان الآتي:

«أوردت إحدى الصحف المحلية الصادرة بتاريخ اليوم، خبراً يتعلق بأحد الضباط المتقاعدين وزوجته وتوقيف الضابط المذكور من قبل مديرية المخابرات للتحقيق معه على خلفية شبهات فساد... كما أوردت الصحيفة نفسها خبراً ثانياً عدّدت فيه أسماء عمداء في الجيش مرشحين لتولي وظيفة المدير العام للإدارة. تنفي قيادة الجيش صحة خبر التحقيق والتوقيف، وتدعو وسائل الإعلام إلى توخي المصداقية والحقيقة في نشر هكذا أخبار تمسّ بسمعة الضباط من دون أي وجه حق، وإلى عدم التدخل في شؤون المؤسسة العسكرية، وخصوصاً تداول أسماء ضباط مرشحين لتولي وظائف قيادية».

من موقع ضعف»، ملتحاً الى قيادة الجيش وحاكمية مصرف لبنان. وأشار إلى أنه «لا نستطيع تفسير الدستور على طريقة المفتين الجدد الذين هم في موقع مسؤولية اليوم، وقد ورطوا العهد»، لافتاً إلى أنه «لا نستطيع الحديث عن دولة مدنية، بينما نذهب إلى تجاوز الكفاءة ونلغي دور مجلس الخدمة، وأن نلغي فرصة الذين لا سند لهم ويعتمدون على كفاءتهم من خلال مجلس الخدمة».

وحول الدولة المدنية، ذكر خليل بختاب الشيخ محمد مهدي شمس الدين، ودعوته إلى الدولة المدنية، ولاحقاً ما طرحه بري على طاولة الحوار الأخيرة، داعياً إلى «الذهاب مباشرة إلى وضع إلغاء الطائفية السياسية موضع التنفيذ». وطالب بأن «يبعث فخامة رئيس الجمهورية برسالة مباشرة إلى مجلس النواب لتطبيق المادة 95 من الدستور، حتى نكون جديين»، مشيراً إلى أنه «نحن لا نبحث بوجود المسيحيين في هذا البلد من منطلق الأعداد والأرقام، ونحن لا نقبل أبداً أن نتعاطى وفق هذا المنطق، والرئيس بري على طاولة الحوار كان أجراً بكثير بالوقوف إلى جانب المسيحيين وتمسكه بالمناصفة، أكثر ممن يدعون التحدث باسمهم اليوم».

وفي معرض حديثه عن مجلس الخدمة المدنية وآلية التعيينات المعتمدة في مجلس الوزراء، توجه خليل إلى رئيس الحكومة بالسؤال: «هل يريد الحفاظ على هذه المؤسسات أم يريد المشاركة في ضربها؟».

من جهة ثانية، لم تعمر جلسة اللجنة الانتخابية المخصصة لتطبيق قانون الانتخاب أكثر من عشر دقائق، بعدما سال الحريري الحاضرين عن مؤيد إدخال تعديلات على قانون الانتخاب، وأتى جواب الأكثرية بالميل نحو عدم المش بالقانون والتوجه نحو الانتخابات. مسألة أخرى جرى الحديث عنها، وهي كيفية إيجاد مخرج للمغربيين الذين سجلوا أسماءهم في بعض المدن للاقتراع ولا يتجاوز عددهم المئتين، بما يمنع بحسب القانون فتح مراكز انتخابية لهم، وبعضهم يبعد عن أقرب مركز انتخابي ما لا يقل عن 5 ساعات.

(الأخبار)

علم وخبر

بارود ينسحب؟

بدأ الوزير السابق زياد بارود بحث إمكان الانسحاب من السباق الانتخابي، بعدما ارتفعت حظوظ أن تضم لائحة التيار الوطني الحر في كسروان، إلى جانب العميد المتقاعد شامل روكز ومرشح من التيار، كلاً من النائب السابق منصور ورئيس المؤسسة المارونية للانتشار نعمة افرام. فقد أظهرت استطلاعات للرأي أن اللائحة العونية في هذه الحالة ستكون معرّضة للخرق في مقعد بارود، بسبب تفوق كل من روكز وافرام والبون عليه، ونية التيار تجيير كل أصواته لمرشحه الحزبي.

البستاني وخوري يعرقلان تحالفات جنبلاط

لا يزال تبني رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط ترشيح الوزير السابق ناجي البستاني في دائرة الشوف، يشكل عائقاً أمام الاتفاق الكامل بين حزب القوات اللبنانية والحزب الاشتراكي، في ظل الصراع التاريخي بين البستاني والقوات. كما يقف ترشيح الوزير

غطّاس خوري عائناً أمام إتمام التفاهم بين جنبلاط وتيار المستقبل، فيما لم يجد المستقبل حلاً بعد لأزمة تحالفه مع جنبلاط والتيار الوطني الحر في أن معاً.

قطر غير معنية بالانتخابات!

توجه بعض المرشحين للانتخابات إلى السفارة القطرية في بيروت في سعي للحصول على دعم مالي من الدولة الخليجية. إلا أن هؤلاء عادوا خائبين بعد سماعهم أن قطر «لا تنوي التدخل في الانتخابات النيابية المقبلة».

النواب الازمن للاحزاب»

اتفقت الأحزاب الأرمينية، على اختلاف مواقعها السياسيّة، على تشكيل سدّ أمام الأرمين الطامحين إلى دخول ساحة النجمة من خارج الأحزاب التقليدية وعلى لوائح تحمل تسمية «المجتمع المدني».